إيران ومأزق الخيارات المطلقة (2/2)

23-10-2003

راعت إيران في تعاملها مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أمرين غاية في الأهمية الأول هو الاستفادة من حال الاستقطاب الدولي التي وجدت على فترات بين الولايات المتحدة من جهة وبعض القوى الأوروبية كألمانيا وفرنسا من جهة أخرى من أجل تعزيز موقفها في مواجهة الضغط الأمريكي على الوكالة، والاستفادة من مساحة الاختلاف بين هذه القوى حول الملف العراقي لإبعاد الأنظار عن صراعها مع الوكالة قدر الإمكان. والثاني هو نجاحها إلى حد بعيد في استخدام استراتيجية

بقلم خليل العناني

لقد راعت إيران في تعاملها مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أمرين غاية في الأهمية الأول هو الاستفادة من حال الاستقطاب الدولي التي وجدت على فترات بين الولايات المتحدة من جهة وبعض القوى الأوروبية كألمانيا وفرنسا من جهة أخرى من أجل تعزيز موقفها في مواجهة الضغط الأمريكي على الوكالة، والاستفادة من مساحة الاختلاف بين هذه القوى حول الملف العراقي لإبعاد الأنظار عن صراعها مع الوكالة قدر الإمكان. والثاني هو نجاحها إلى حد بعيد في استخدام استراتيجية "الشد ثم الارتخاء" في التعامل مع الوكالة فهي من ناحية تضغط عندما ترى الأجواء الدولية مهيأة لذلك، وتتراجع عندما تتزايد الضغوط عليها، ولذا لم يكن مستغرباً أن توافق مؤخراً على السماح لخبراء الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش في مصنع "كولاه دوز" العسكري التابع لوزارة الدفاع الإيرانية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تفتيش موقع عسكري، كما سُمح لخبراء التفتيش بأخذ عينات من المصنع لمعرفة مدى ارتباطها بعمليات التخصيب النووي، وذلك بعد أن كانت إيران تتشدد في فتح أي مواقع مدنية أو عسكرية أمام عمليات التفتيش السابقة.

وخلافاً لما قد يبدو ظاهرياً فإن تعامل إيران مع الوكالة قد شابه بعض الارتباك أحياناً والالتباس في أحيان أخري، وعموماً فقد لجأت لأسلوب "المراوحة عبر المكان" في تعاطيها مع مطالب الوكالة، فهي من ناحية تتملص- أو على الأقل تحاول التملص- من مطالب الوكالة بشأن الكشف عن خبايا برنامجها النووي، ومن ناحية أخرى تلوح على فترات بالتعاون مع الوكالة وغالباً ما يتم ذلك مع اشتداد الضغوط الدولية، وهو ما قد يُستدل عليه بعد موقف الاتحاد الأوروبي القوي من إيران والذي هددها فيه بإعادة النظر في علاقته معها إن لم تقم بالتوقيع الفوري وغير المشروط على البروتوكول الإضافي مما دفعها إلى تهدئة الأمور مع الوكالة، ما حدا بإيران إلى التهدئة والتأكيد على نيتها للتوقيع على البروتوكول الإضافي.

ويعود هذا الالتباس في جزء منه للخلاف الداخلي بين تياري الإصلاحيين والمحافظين وانقسام موقفهما تجاه مسألة التوقيع، ففي حين يري التيار الأول ضرورة التوقيع تفادياً لازدياد الضغوط على إيران، خاصة الأمريكية منها، يرى التيار الثاني عدم التوقيع بل والانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي برمتها. بينما يعود في جزئه الآخر إلى الاعتقاد الإيراني بإمكانية زوال صداع الوكالة مع خروج الصقور الأمريكية من البيت الأبيض بحلول الانتخابات الرئاسية الأمريكية بعد عام من الآن.

فضلاً عن ذلك تهدف إيران من وراء التلكؤ في التوقيع على البروتوكول إلى تحقيق أمرين الأول تأخير التوقيع لأقصى وقت ممكن وذلك أملاً في انحسار الضغط الأمريكي –وبالتبعية للضغط الدولي-من عليها، وفي نفس الوقت استكمال التحركات والإجراءات السرية –بافتراض وجودها- لإخفاء أي أنشطة نووية عسكرية قبل التوقيع وحضور المفتشين لأراضيها، والثاني هو أنه إن لم يكن هناك بُد من التوقيع فلابد أن يتم وفقاً للشروط الإيرانية وأهمها ضمان عدم المساس بالسيادة الوطنية، وتأكيد حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

ولعل التساؤل الذي يفرض نفسه في هذا الإطار هو: لماذا ترفض إيران التوقيع على البروتوكول الإضافي؟ ويتسع التساؤل ليشمل: ماهية المخاوف والاعتبارات التي تدفع إيران نحو المماطلة في التوقيع على البروتوكول الإضافي؟ وهو ما يجرنا ثانية نحو سيل من التساؤلات منها: هل تقوم إيران بالفعل بتخصيب "اليورانيوم" تمهيداً لاستخدامه في الصناعات العسكرية؟ وما هي الفرص المتاحة أمام إيران للإفلات ببرنامجها النووي؟ والإجابة على هذه التساؤلات يحكمها أمرين: أولهما خصوصية الحالة الإيرانية كما سبقت الإشارة وانعكاس ذلك على سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية حتى في الاستخدامات غير السلمية، والأمر الثاني هو قدرة إيران على

امتصاص الضغوط الدولية ولها في ذلك باع طويل يمتد قرابة ربع قرن وتحديداً منذ انطلاق الثورة الإيرانية في العام 1979. وكلا الأمرين يدفعان بالعقل نحو واقعية التصور بأن هناك سعي إيراني جاد نحو امتلاك التكنولوجيا النووية وإمكانية توجيهها للاستخدام العسكري.
ويجب بادئ ذي بدء التأكيد على أن معاهدة حظر الانتشار النووي لا تصادر حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية ولكن بشرط أن تكون للاستخدامات السلمية فقط، وهو ما لم يثبت عكسه في إيران، على الأقل حتى الآن. أما بالنسبة للمخاوف الإيرانية التي قد تدفعها نحو التحول من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية فتجد صداها في ثلاثة اعتبارات أساسية: الأول منها يتعلق بالتخوف الإيراني من أن يصبح التوقيع على البروتوكول وبالتالي السماح بدخول وخروج فرق التفتيش الدولي بمثابة "ثقب الثلج" الذي قد تدخل منه الولايات المتحدة في أرجاء المعبد الإيراني الذي هجرته قبل ربع قرن، وذلك انطلاقاً من اعتقاد إيران بعدم ضمان نزاهة المفتشين الدوليين وتدخلهم في السيادة الوطنية للبلاد، ما قد يفضي في النهاية-من وجهة نظرها- إلى الوقوع في نفس المصير الذي لاقاه الجار العراقي وإن لم يكن بنفس الطريقة. وهو ما استشفته "طهران" واستدلت عليه من ضغوط واشنطن على الوكالة لإدانة إيران والإعلان عن امتلاكها لأسلحة دمار شامل. والاعتبار الثاني يتعلق بمتطلبات الأمن القومي والذي قد يمتد –وفقاً لما ابتدعته الولايات المتحدة- كي يشمل المعمورة كلها. وفي هذا الصدد فإن أحد طرفي هذا المفهوم بالنسبة لإيران يتعلق بالمخاوف الإيرانية من أن يؤدي عدم امتلاكها للسلاح النووي إلى وضعها في مواجهة غير متكافئة مع جيرانها في المحيط الإقليمي خاصة إسرائيل والتي تتمتع بميزات عسكرية واستراتيجية كافية لخلق عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، فضلاً عن التاريخ الطويل من العداء بين البلدين، وازدياد نبرة التوتر بينهما مؤخراً، وهو ما يدفع كلا منها للتحوط جيداً تجاه الآخر، خاصة بعد زوال الخطر العراقي من أماميهما. أما الطرف الآخر فهو أن إيران أصبحت محاطة من جميع الجهات بالولايات المتحدة -عدوها اللدود- سواء في العراق أو في الخليج أو في آسيا الوسطى وهو ما يفرض – منطقياً- سعيها لامتلاك السلاح النووي على الأقل لتوفير بعض الردع تجاه أي تحركات خارجية ضدها.
ويتمثل الاعتبار الثالث في أن استخدام إيران للورقة النووية قد يحقق لها مصالح عديدة مع مختلف القوى الإقليمية العالمية، بمعنى آخر فهو قد يمثل ورقة ضغط تحقق بها إيران أهدافاً إقليمية وعالمية أخرى سواء اقتصادية أو عسكرية أو حتى دعائية، خاصة وهو ما ينسجم مع التجارب المتكررة التي تطلقها إيران لصواريخها (شهاب 1، 2، 3) والتي وصل مداها مؤخراً إلي نحو 1500 كلم وقادرة على حمل شحنات نووية.
وتقع القيادة الإيرانية فريسة رغبتين متناقضين أولهما الرغبة في تخصيب اليورانيوم من أجل ضمان السلامة الإقليمية والدولية من جانب وضمان تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مستقبلاً من جانب آخر، والثانية هي التخوف من الوقوع تحت مقصلة الضغوط الدولية والإقليمية باعتبارها تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وزيادة عزلتها الدولية عما هي عليه. وقد يتساءل البعض ماذا لو لم توقع إيران على البروتوكول الإضافي؟ وتصبح الإجابة بمثابة وبال على رأس الإيرانيين فمن جهة سيتم رفع الأمر لمجلس الأمن الذي قد يتخذ بدوره قراراً بتوقيع عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية على إيران، ومنع وصول التكنولوجيا النووية إليها، وانهيار علاقاتها الخارجية خاصة مع الاتحاد الأوروبي – أكبر شريك اقتصادي لها- من ناحية أخري.
ولذا تظل الخيارات المتاحة أمام إيران محدودة ومقيدة ونتائجها محكومة برد الوكالة بالطبع، وتُجملها في خيارين لا ثالث لهما: الأول وهو التوقيع على البروتوكول – وهو المتوقع خاصة بعد زيارة وفد الترويكا لطهران- بحلول نهاية الشهر الحالي وهو ما يعني الرضوخ للمطالب الدولية (الأمريكية) ويرتبط به أحد مسارين: إما الاكتفاء بالاستخدام السلمي للمواد النووية وعدم التفكير مطلقاً بتحويله للجانب العسكري وهنا قد تدخل القيادة الإيرانية في صراع داخلي قد يكلفها مقعدها، والمسار الثاني أن يتم استمرار التخصيب بمعدلات فوق العشرة بالمائة أي نحو الاستخدام العسكري وهنا ستتحمل إيران كلفة هذا المسار والتي لن تقل عن كلفة النظام العراقي السابق.
أما الخيار الثاني: فهو عدم التوقيع على البروتوكول الإضافي وهذا الخيار يرتبط به أيضا أحد مسارين: إما الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي برمتها ولها في كوريا الشمالية عبرة وعظة، وإما تجميد عضويتها بالمعاهدة، وكلا المسارين يعني تزايد احتمالات وقوع الأسوأ بالنسبة لإيران وقد يشكل ذريعة قوية للتدخل الخارجي ولن يُستبعد هنا استخدام الخيار العسكري سواء من أمريكا أو إسرائيل ولها في العراق أيضا عظة وعبرة.
وسيتوقف اللجوء لأحد الخيارين على طبيعة الطموح الإيراني والقدرة على ترويضه من جهة، وحسابات الداخل المعقدة والقدرة على حسمها من جهة أخرى، وفي كلا الحالتين سيكون على إيران أن تختار ما بين النموذج العراقي أو الكوري الشمالي كي تحدد مصيرها.

للعودة للأعلى